المساعي والجهود العربية والأفريقية والدولية في تسوية مشكلة دارفور ١٩٨٩-٢٠٠٥

الاستاذ المساعد

الدكتور

سرحان غلام

حسين(*)

المقدمة

تشير اغلب الدراسات التي تعالج الازمات الدولية الى ان التأثير الخارجي قد لا يصنع الازمة ، ولكنه يستغل فرصة وجودها وفشل الجهود المحلية في حلها ، ليدخل في حلبة الصراع بدعاوى مختلفة ويقدم الحلول الموائمة بشكل او بأخر مع مصالح اطرافه . وعادة ما تتفق هذه مع توجهات بعض القوى الداخلية ، وتختلف مع توجهات بعضها الاخر ، ما يعمق الخلاف ويكسب الازمة بعدا خارجيا الى جانب بعدها الداخلي ، حتى ينتصر احد اطرافها . واذا ما عدنا الى موضوع الدراسة عن مشكلة دارفور والجهود المبذولة لايجاد حل لها نجد انها لا تخرج عن هذا التوجه العام . ولاشك في ان الثروات الطبيعية في اقليم دارفور تشكل مطمعا للقوى الدولية الكبرى ، واخص بالذكر الثروة النفطية ، وقد اكدت الكثير من الابحاث والتنقيبات ان ارض السودان تعد واحدة من افضل المناطق في العالم المحملة بالبترول المرتفع الجودة . وقد تركزت الاحتمالات والتقديرات الدقيقة للنفط على ثلاث عشرة منطقة بترولية ، يتصدر لائحة القائمة فيها اقليم دارفور .

والواقع ان المنطقة العربية الافريقية بما فيها مصر والسودان والساحل العربي على البحرين المتوسط والاحمر مستهدفة الدول الاوروبية بصفة عامة ، والولايات المتحدة الامريكية بصفة خاصة لفصل الجانب العربي (افريقيا شمال الصحراء) عن الجانب الافريقي (افريقيا جنوب الصحراء) مما يسهل من تدخلها ويفتح لها سبل السيطرة على موارد المنطقة . وعليه تم طرح المبادرة العربية (المصرية – الليبية) التي تضمنت تصورا عن كيفية حل مشكلات السودان السياسية بما في ذلك مشكلة الجنوب ودارفور ، الا أن القوى الخارجية عملت على تهميش الجهد العربي من الحل السياسي للمشكلة . من جانب اخر بادرت جامعة الدول العربية ، من خلال الامين العام عمرو موسى ، بتكليف رئيس بعثة الجامعة لدى الاتحاد الافريقي ، السفير محمود وداي ، لتمثيل الجامعة في اجتماعات اديس ابابا حول مشكلة دارفور ، كما بحث وزراء الخارجية العرب في اغسطس/ الوضع في دارفور وشكلت لجنة بهذا الشأن لمساندة السودان في المحفل الدولي ، وارسال المساعدات العاجلة للاجئين والمهجرين في الاقليم ، وبالاضافة الى دور المنظمات المهنية العربية في تقديم العون للجان الاغاثة والطوارئ . الا ان الجهد العربي سواء أكان فرديا ام جماعيا من خلال جامعة الدول العربية بدا محدود/ ولم يرتق الى مستوى المسؤولية المطلوبة ، وهذا ينطبق ايضا على ضعف الاهتمام الافريقي

(*)كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية.

والاسلامي قياسا بالاهتمام المتزايد من الدول الاوربية والمنظمات العالمية التي أسهمت ولا تزال تعمل في الاقليم . وعند المقارنة نجد ان مساهمة الاتحاد الافريقي اكثر ايجابية من مساهمة الجامعة العربية ولا يعني ذلك توافقه مع مواقف : الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة ... من المشكلة .

هذا ما سنتناوله في ثنايا هذه الدراسة حيث جاء في مبحثها الاول الدور العربي والاقليمي في تسوية مشكلة دارفور ، بما في ذلك جامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي ومفاوضات ابوجا ومراحل تطورها ، الى جانب لجنة تقصي الحقائق من قبل المحكمة الجنائية الدولية ، في حين تضمن مبحث الدراسة الثاني المساعي والتداخلات الدولية في مشكلة دارفور ، ابتداءً من الولايات المتحدة ثم الاتحاد الاوربي ، بالاضافة الى الصين والدور اليهودي "الاسرائيلي" بالاضافة الى الامم المتحدة من خلال هيئاتها الدولية والقرارات التي صدرت بهذا الشأن ، مع قائمة بأسماء كتب المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها الدراسة.

المبحث الاول: الدور العربي والاقليمي في مشكلة دارفور

. جامعة الدول العربية

تعرضت الحكومة السودانية لحملة اعلامية مضادة من قبل المعارضة السودانية في الداخل والخار . . الى جانب المنظمات الانسانية للمجتمع المدني وحقوق الانسان ، وان خطورة ما يجري في دارفور من تطورات وترتيبات سياسية وعسكرية ، تؤثر بالتأكيد في وحدة السودان واستقراره [0]، لانها تجري بمباركة خارجية ، ومن وراء ظهر جامعة الدول العربية ، صحيح ان الخارجية المصرية تتابع الامر عن كثب وتلعب دورا في الكثير من الاتصالات مع الجهات السودانية ، او غيرها من الاطراف الاقليمية والدولية ، بالاضافة لذلك فان وفدا من الجامعة العربية توجه الى ولايات دارفور في) مايو / ايار – وان جاء بشكل متأخر – لتقصي الحقائق عن الاوضاع الانسانية هناك ضد المدنيين ... ولكن هذا التحرك لم يؤثر على الخطط الموضوعة لرسم مخططات غربية في دارفور او الجنوب ، ولا يوازي ما يجري من توجهات معادية لبعض الجهات الاجنبية لتغيير الوضع في السودان بما ينسجم ومصالحهم الخاصة. وبالرغم من كل ما حصل ويحصل في دارفور ، مرة ثانية بادر الامين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى ومن جديد، بتكليف السفير "محمود وادي" رئيس بعثة الجامعة العربية لدى الاتحاد الافريقي لتمثيل الجامعة في اجتماعات اديس ابابا التي كانت تناقش مشكلة دارفور بحضور ممثلين عن الاتحاد الافريقي والـ امعة العربية، ولما لم يصل المتفاوضون الى اتفاق اجتمع مجلس جامعة الدول العربية في اغسطس/ ... ، لمناقشة المشكلة ، ودعا من خلاله مجلس الامن الدولي اتاحت الوقت الكافي للحكومة السودانية حتى تتمكن من تنفيذ التزاماتها بالسعي لحل مشكلة دارفور[0]. الا ان ذلك لم يمنع من صدور قرار مجلس الامن المرقم ... [0]. القرار الذي هدد المجلس من خلاله السودان بفرض عقوبات عليها اذا لم تحل مشكلة دارفور . وقد إنتقد السفير يحيى المحمصاني مندوب الجامعة العربية لدى الامم المتحدة قرار المجلس

---

[1] –**ينظر الملحق رقم (() خارطة السودان ودارفور.**

[2] – **صلاح فضل وهيام الابس، مشكلة دارفور السلام في السودان، كتاب الجمهورية، القاهرة، ...**
– .

[3] – **ينظر الملحق رقم (() الوثيقة الخاصة بالرقم ... الصادر من مجلس الامن الدولي بتاريخ) / // ... ، والمتضمن انشاء آلية لوصول المساعدات الانسانية للمحتاجين من السكان في دارفور) وسوف اشير الى قرارات مجلس الامن الاخرى الذي سيرد في ثنايا الدراسة الى الموقع الرسمي للامم المتحدة. www.un.org**

حول دارفور قائلا : "إن اصدار قرار يهدد بفرض عقوبات على السودان يعكس ازدواجية المعايير لدى بعض الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن ازاء قضايا المنطقة" ومضى قائلا "إن موضوع دارفور لم يكن يستدعي اصدار قرار يهدد بفرض عقوبات على السودان من المجلس بل يقتضي الامر بتقديم المساعدات الانسانية له. وعلى أية حال ، اجتمع في شهر اغسطس/ وزراء خارجية الدول العربية الاعضاء في مجلس الجامعة، لمناقشة الوضع في دارفور ... ومن جانب اخر شكلت الجامعة العربية وتوافقا مع ما قرره اجتماع وزراء الخارجية لجنة رفيعة المستوى لابداء المساندة الممكنة للسودان في المحفل الدولي، ترأست اللجنة الجمهورية التونسية وعضوية (مصر، موريتانيا، الجزائر، والسودان) الا ان اللجنة لم تقدم شيئا مؤثرا في مجال انهاء المشكلة . فيما صرح وزير خارجية السودان مصطفى عثمان في الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية العرب حول مسألة درافور قائلا: "بأن حكومته ستسعى لاعادة الاوضاع لطبيعتها في هذا الاقليم". كما نفى مصطفى "الارقام التي تتحد " عن سقوط ما بين " – " الف قتيل، في الاحداث التي وقعت في دارفور مشيرا الى أن عدد القتلى اقل من ذلك بكثير"(0). ثم اثنى من جانب السودان على الدول العربية التي وقفت بالضد من دعوات التدخل العسكري في الشأن السوداني، او فرض عقوبات عليه .

وبالاتجاه نفسه ساهمت بعض الحكومات العربية خارج اطار مجلس الجامعة او امانتها العامة بأرسال الدعم المادي والعيني للسودان، منها مصر، ليبيا، الكويت، السعودية، الجزائر، والامارات العربية المتحدة كما قامت بعض الشخصيات العربية بزيارة دارفور منهم (وزير خارجية مصر، والامين العام لجامعة الدول العربية) بالاضافة الى كثير(من رؤساء ومديري المنظمات والجمعيات العربية ، ومع ذلك ، بقى الدور العربي محدودا وغير فعال بما في ذلك الجوانب الانسانية (0).مثل المساهمة المتواضعة لوفد طبي عربي عبر التنسيق بين الجامعة وبين اتحاد الاطباء العرب (0).

مع كل ما تقدم ، فان دارفور تمثل (ازمة) بكل ابعادها وتتحمل الحكومة السودانية المسؤولية الرئيسية عنها الى جانب القوى السياسية سواء في السلطة او المعارضة . بالاضافة الى غياب الدور العربي الذي جاء في اخر المطاف، بما فيه المواقف الفردية للدول او الموقف الموحد من خلال مجلس الجامعة العربية ومؤسساتها كافة . وربما يكون الموقف الافريقي – الاقليمي – ممثلا بالاتحاد الافريقي ، اكثر فعالية من دور الجامعة العربية وهيئاتها في احتواء الازمة وتداعياتها السياسية والعسكرية ، وحتى الانسانية . وعليه تتحمل جامعة الدول العربية مغارم النظام العربي منذ التأسيس والى الان ، وتتحمل مغانمه ، حتى وان لم تكن بالضرورة سببا في تقدمه او تراجعه ، طالما هي احدى مكونات النظام العربي سابقا وحاليا.

–الاتحاد الافريقي

شكلت مشكلة دارفور اختبارا عمليا لقدرة الاتحاد الافريقي–الذي حل محل منظمة الوحدة الافريقية–في معالجة الصراعات الافريقية، لاسيما عقب التطورات التي طرأت على مفاهيم وآليات

---

[4] – **صحيفة الاهرام ، –– اغسطس ... .**

[5] – **سراج الدين عبد القادر، ورقة عمل بعنوان "الازمة السودانية والعمل الانساني بدارفور"، المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل حول ازمة دارفور، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة بالاشتراك مع مركز البحوث والدراسات الافريقية بجامعة افريقيا العالمية، الخرطوم، – ديسمبر . – . – . .**

[6] – **ينظر ملحق رقم (() تقرير وفد جامعة الدول العربية الطبي عن دارفور.**

الاتحاد في التعامل مع القضايا المهمة في القارة، لذلك فانه رمى بكل ثقله في مشكلة دارفور ، بغية الحد من التدخل الدولي فيها.

بدأت ازمة دارفور في التصاعد بشكل واسع بعد فشل جولة المفاوضات التي تقرر عقدها في انجامينا /عاصمة تشاد في النصف الثاني من ديسمبر/كانون الاول ، والتي انهاها الرئيس التشادي ادريس ديبي قبل ان تبدأ على المستوى الرسمي مع الحكومة السودانية ، بسبب المطالب التي رأى ديبي انها تعجيزية لوفد حركة جيش تحرير السودان . قابل ذلك حملة عسكرية واسعة النطاق من قبل الحكومة السودانية التي اعلنت بأن الهدف النهائي هو سحق متمردي دارفور وتدمير معسكراتهم على طول الحدود مع تشاد . أدى ذلك الى تفاقم الوضع الانساني في الاقليم ، وبدأت ظاهرة النزوح من ولايتي شمال وغرب دارفور بالتزايد ، واضطر الالاف من السكان اللجوء عبر الحدود الى دولة تشاد هربا من القتال. وان انفجار أزمة دارفور بدأ يؤثر سلبا في الموقف الحكومي في المفاوضات مع حركة جنوب السودان، وأعلن الرئيس البشير في شباط انتهاء العمليات العسكرية في اقليم دارفور والقضاء على قواعد التمرد. ومن جانب اخر، بدأت قوى التمرد بأحراز بعض المكاسب السياسية رغم الخسائر العسكرية التي لحقت بها، حيث ادى انضمام حركة تحرير السودان الى التجمع الوطني الديمقراطي الى ارباك الحسابات الحكومية التي كانت تأمل تطويق المشكلة في اطار اقليم دارفور وعلاجها من خلال عقد المؤتمر القومي الجامع الذي دعا اليه الرئيس البشير في . فبراير/شباط ، وبمرور الزمن بدأت بوادر الاهتمام الاقليمي والدولي لمشكلة دارفور، مع توجيه /لانتقادات الى الحكومة السودانية، حيث اعلن رئيس المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في / مارس/ ان هناك فضائع ترتكب في اقليم دارفور[0].

وفي الجولة الثانية من مفاوضات انجامينا برعاية الوسيط التشادي مع بداية شهر ابريل /نيسان ، شارك فيها كل من الولايات المتحدة الامريكية ، والاتحاد الاوروبي والاتحاد الافريقي كمراقبين . وتم التوصل الى اتفاق في . ابريل/نيسان يقضي بوقف اطلاق النار [0] بمشاركة حركتي التمرد (تحرير السودان، العدل والمساواة) . وقد أوكلت الى الاتحاد الافريقي مهمة انشاء لجنة مراقبة وقف اطلاق النار ، الا ان هذه اللجنة لم تتمكن من تحقيق النجاح اللازم في ضبط وقف اطلاق النار ، لذلك استمرت الخروقات والانتهاكات وسط تبادل الاتهامات بين الجانبين ، وفي يوليو /تموز) . انعقدت القمة الافريقية الثالثة للاتحاد الافريقي في اديس ابابا ، حيث استحوذت مشكلة دارفور على النصيب الاكبر من الاهتمام الافريقي ، وتكونت إثر ذلك قمة افريقية مصغرة خاصة بدارفور برئاسة الرئيس النيجيري (اوليسيجون اوباسا نجو)، الرئيس الدوري للاتحاد الافريقي، وعضوية كل من رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي (الفاعمر كوناري)[0]. ورؤساء كل من (السودان ،

---

[7] – **مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، التقرير الاستراتيجي العربي،) . –) . ، القاهرة) . .**

[8] – **ينظر الملحق رقم (() نص الوثيقة الخاصة حول بيان وقف اطلاق النار وبرتوكول العون الانساني الموقع بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان . للمزيد ينظر: التقرير الاستراتيجي السوداني السادس) . –) . ، مركز الدراسات السودانية ، وثائق ازمة دارفور ، الخرطوم ، ص .**

[9] – **زار ألفا عمر كوناري للمرة الاولى دارفور في يونيو /) . – بعد ان تم اختياره رئيسا للاتحاد الافريقي في يونيو /) . – حيث خرج سرا في الليل ، بعد ان ارتدى زيا اسلاميا كما هو سائد في السودان ، فقد كان يسهل**

السنغال ،وجنوب افريقيا). وقد اتخذت اللجنة في نهاية اجتماعاتها خمسة قرارات وهي ، إمكانية زيادة عدد القوات الافريقية المكلفة بحماية فريق المراقبين الذي يتابع وقف اطلاق النار في دارفور الى ( ). جندي، وتجميع قوات المتمردين في اماكن محددة ، ونزع سلاح الميليشيات الاخرى (الجنجويد)والتأكيد على اهمية الحل السياسي ، والمشاركة في المحادثات المقررة بين الحكومة ومتمردي دارفور المقرر لها في) يوليو /تموز في اديس ابابا . وتجدر الاشارة ، هنا لوجود نوع من الخلاف داخل القمة ، حول مهمة القوات الاضافية ، اذ ان حكومة السودان كانت ترى ان مهمة قوة الاتحاد الافريقي هي حماية المراقبين فقط ، في حين ،يرى كل من الرئيس النيجيري ورئيس مفوضية الاتحاد ان هذه المهمة تشتمل كذلك على حماية المدنيين في دارفور من تعرضهم لاي اعتداء [٠].

*** مفاوضات ابوجا**

انعقدت المفاوضات باشراف الاتحاد الافريقي في اديس ابابا في موعدها المحدد، غير أنه ثمة اجواء غير مشجعة سيطرت عليها من البداية ، اذ اعلن احمد محمد ادم احد المفاوضين في حركة العدل والمساواة حول سير المفاوضات قائلا " انه ليس في امكان افريقيا ان تحل ازمة دارفور ، رغم اننا واثقون من رغبة الاتحاد في حلها"[٠]. وعليه تطبيقا لقرار مجلس الامن رقم الصادر في . يوليو /تموز الذي تضمن عددا من البنود التي اسند في احدها دور اساسي للاتحاد الافريقي في محاولة تسوية الازمة تم الاتفاق بين الحكومة السودانية وبين الاتحاد الافريقي على زيادة حجم القوات الافريقية في دارفور الى جندي ، كما مارس الاتحاد الافريقي ضغوطا كثيفة على حركتي المعارضة في دارفور لحثهما على العودة الى طاولة المفاوضات من جديد ، الا انهما كانتا ترفضان الوساطة التشادية ، وكذلك العودة ايضا الى مفاوضات اديس ابابا بسبب اتهام الحركتين لهاتين الدولتين بالانحياز الى الحكومة السودانية ، بالاضافة الى تواضع الخبرة السياسية او التنظيمية لحركتي التمرد ، مع ضخامة اعداد الوفود المفاوضة – فصائل اخرى – وعدم التوافق على رؤية موحدة .واخيرا تم الاتفاق على اختيار العاصمة النيجيرية ابوجا كمقر لمفاوضات التسوية بين الطرفين . وبدأت الخلافات بجولة ابوجا الاولى التي انعقدت من اغسطس/اب الى .سبتمبر/ايلول ، رغم الحضور الاقليمي والدولي ، وقد جرى التركيز على مناقشة ثلاثة ملفات رئيسية تتعلق بالشؤون الانسانية والوضع الامني، والحل السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، نشبت الخلافات حول المحور السياسي عند بدأ المفاوضات ، ومن مظاهرها انسحاب وفد التمرد احتجاجا على المقترحات المقدمة من الاتحاد الافريقي . وبعد جهود لاقناع الوفد بالعدول عن موقفه،عاد الى المفاوضات ، ثم عاد الوفد ليعلن انسحابه من جديد لمدة . ساعة حدادا على القتلى من المدنيين بعد اتهامه الحكومة السودانية

اخذه على انه شيخ من دارفور ، وامضى ليلة في مخيم اللاجئين في دارفور يرافقه ضابط امن واحد . وقال انه كان يريد ان يرى كيف يعيش الدارفوريون .فتوصل الى قناعة بضرورة وضع الاولويات لتوجهات الاتحاد الافريقي لحل مشكلة دارفور. وهو كان مصمما على النجاح ؛ جولي فلينت وألكس دي فال ، دارفور ، تاريخ حرب وابادة ، ترجمة انطوان باسيل ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، .

[10] – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي ، مصدر سبق ذكره ، . – .

[11] – المصدر نفسه ، ص .

بارتكابها ( ). وقد رفض المتمردون نزع اسلحتهم الى ان يتم الحل السياسي الشامل ، كما هو عليه في جنوب السودان . وهذا التوجه كشف عن التأثير السلبي لقضية الجنوب على ازمة دارفور ، فيما كان موقف الوفد الحكومي يصر على أن نزع السلاح يجب ان يتم قبل البدء في مناقشة مستقبل الاقليم ، ومن اجل تقريب وجهات النظر في الخلافات القائمة بين الطرفين تقدم ممثل الاتحاد الافريقي بمشروع جديد حول تطبيق اتفاق انجامينا لوقف اطلاق النار بالكامل ، مع وقف الغارات الجوية على المدنيين وتقديم لائحة باسماء الجنجويد . الى المحاكمة والسماح لقوات الاتحاد الافريقي بمراقبة الموقف ، ورفض كل ذلك من قبل الطرفين، فوصلت المفاوضات الى طريق مسدود . وفي ظل هذه الاجواء ، أمهل الاتحاد الافريقي وفدي التمرد حتى ظهر يوم . سبتمبر / ايلول ليقرروا موقفهم حول العودة الى المفاوضات ، الا انهم اوقفوا المفاوضات عندما فشلت الجولة الاولى في ابوجا .

وفي الوقت نفسه انعقدت القمة الخماسية من الاتحاد الافريقي في مدينة (سرت) بشأن دارفور في ليبيا بحضور رؤساء كل من مصر ، والسودان ، وتشاد ، ونيجيريا ، وليبيا ، وتوصل المجتمعون الى التأكيد على رفض أي تدخل اجنبي في قضية دارفور باعتبارها قضية افريقية خالصة ، مع دعوة حركتي التمرد في دارفور الى التوقيع على البروتوكول الانساني ، بالاضافة الى تفويض القمة الزعيم الليبي للقيام بمساعيه بين الاطراف المتصارعة من اجل التوصل الى حل المشكلة . مع وضع آلية عمل لتنفيذ بيان طرابلس الخاص بدارفور ، وتشكيل لجنة خماسية من الدول المشاركة في القمة لمواصلة المفاوضات بين الجانبين . الا ان المتمردين نظروا بقدر كبير من الشكوك الى القمة الخماسية ( ). وفي الفترة ما بين . اكتوبر / تشرين الاول الى / نوفمبر / تشرين الثاني بدأت الجولة الثانية من المفاوضات في ابوجا ، وطرح الاتحاد الافريقي اقتراحا بضرورة الاستفادة من تجربة مفاوضات نيفاشا في كينيا بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق ، ورغم ذلك، شهدت هذه الجولة ايضا حضور وسطاء اقليميين ودوليين ، وقال احمد احمد تقد لسان ( )، كبير المفاوضين في حركة العدل والمساواة إن "الحكومة السودانية موقفها ضعيف وليس امامها غير الموافقة على البروتوكول الامني او مواجهة خطر قد يكون شاملا من قبل مجلس الامن الدولي ". واضاف قائلا "إن موقف الحكومة وجد الادانة من قبل الوسطا " "، الذين أشاروا ايضا الى إحتمال ان "تواجه الخرطوم غضبا دوليا اذا استمرت في رفضها التوقيع". واخيرا انتهت هذه الجولة بالتوقيع على

---

[12] – هاني رسلان ، ازمة دارفور وجهود التسوية ، بين تعدد الادوار ووحدة الفاعلية السياسية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام ، العدد ". . – .

[13] – المصدر نفسه ، ص – ؛ احمد ابراهيم محمود ، دور الاتحاد الافريقي في ازمة دارفور ، ورقة مقدمة الى الحلقة النقاشية حول دارفور ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، . – .

[14] – مقابلة شخصية مع السيد احمد احمد تقد لسان كبير المفاوضين في حركة العدل والمساواة في شباط مع الحكومة السودانية في ندوة خاصة عن دارفور في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، في القاهرة في فبراير / شباط بحضور نخبة من المصريين والسودانيين في السلطة والمعارضة ، ادار الحوار الدكتور هاني رسلان المسؤول عن الملف السوداني في المركز .

البروتوكولين الخاصين بتعزيز الاوضاع الانسانية والامنية في الاقليم، وشهد التوقيع الرئيس النيجيري "اوليسيجون اوباسانجو" مع عدد من الوسطاء في الاتحاد الافريقي وبعض الاطراف الغربية ( ). بعد ذلك حصل مزيد من التصعيد العسكري بين الجانبين ، وفي الوقت الذي لاقت فيه مشكلة الجنوب اهتماما دوليا شعر متمردو دارفور بالقلق حول انحسار مشكلة دارفور عن الاضواء ، وبنفس الاتجاه حضر وفد من حركة تحرير السودان الى نيروبي ، حيث تجرى مفاوضات الجنوب ، والذي يتزامن مع عقد الاجتماع الخاص بمجلس الامن في العاصمة الكينية نيروبي ، الا ان رئيس مجلس الامن الدولي الدوري المندوب الامريكي (جون دانفورث) اعلن عن ان اجتماع نيروبي ليس " المكان المناسب " لاستقبال ممثلي المتمردين في دارفور . كما قال " هنا ليس ابوجا وهذا ليس المكان المناسب لذلك ، وان مجلس الامن ينوي القيام بكل ما في وسعه لحل المشكلة ، وان السلام في البلاد مرتبط بمستقبل " ( ). بعد ذلك تصاعدت حدة الصراع المسلح في دارفور بين الحكومة وبين المتمردين ، مما اضطر الامم المتحدة الى توجيه انتقاد مباشر الى الاطراف المعنية بالنزاع ، معلنا بأن مجلس الامن قد يتخذ اجراءات اكثر صرامة لحماية سلامة المواطنين في الاقليم . وفي . نوفمبر /تشرين الثاني اعلنت حركة تحرير السودان التخلي عن وقف اطلاق النار ، والعمل باتجاه الاطاحة بالحكومة السودانية، فأدى ذلك الى نوع من الارباك المفاجئ للطرفين، تزامن ذلك مع انشقاق في موقف حركة تحرير السودان من الاتفاقيات المبرمة. الا ان عبد الواحد النور رئيس الحركة ، رفض تصريحات محجوب حسين والذي ينتمي الى جناح اركون مناوئ الامين العام للحركة .في ظل هذه التطورات بدأ انعقاد الجولة الثالثة من المفاوضات في . ديسمبر /كانون الاول ابوجا ، فتزامن مع تبادل الاتهامات بين الجانبين ، وعلى اثر ذلك قرر الاتحاد الافريقي تعليق هذه الجولة الى يناير | ( ). ووفقا لهذا السياق كان من الواضح ان الحكومة السودانية رغبت في استغلال الانشغال الدولي ، لكسب الجولة القادمة ، بعد ان يتم الاتفاق النهائي للسلام في جنوب السودان . وتجدر الاشارة هنا الى انه خلال هذه المرحلة كانت هناك مسارات اخرى موازية للجهود السياسية التي كانت تجري في ابوجا ، ولم تتعارض هذه الجهود معها بل كانت تعد مكملة لها ، وتمثل ذلك في الاجتماع الذي عقد في القاهرة في . ديسمبر /كانون الاول لمتابعة قمة طرابلس الخماسية – آنفة الذكر – حول مسألة دارفور برئاسة وزير خارجية مصر احمد ابو الغيط وبمشاركة وزراء خارجية كل من (ليبيا، السودان، نيجيريا، تشاد) وتم بحث مستجدات الوضع في السودان ، والجهود المبذولة لحل مشكلة دارفور . وجهود الزعيم القذافي في ضوء تفويض قمة طرابلس ، وما تحقق منه على ارض الواقع من نتائج ( ).

---

[15] – **نص البروتوكول الامني منشور في جريدة الشرق الاوسط في نوفمبر .**

[16] – **هاني رسلان ، ازمة دارفور وجهود التسوية ، مصدر سبق ذكره ، ص – .**

[17] – **مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي – ، مصدر سبق ذكره، –□□ –□□ ؛ جريدة الشرق الاوسط ، ديسمبر .**

[18] – **هاني رسلان ، ازمة دارفور وجهود التسوية ، مصدر سبق ذكره ، ص ؛ جريدة الشرق الاوسط ، ديسمبر .**

***لجنة تقصي الحقائق ومحاكمة دولية :**

في محاولة لتحريك الموقف ، وتطبيق ما تم التوصل اليه في انجامينا حول وقف اطلاق النار والبروتوكولين الامني والانساني الموقعين في ابوجا ، انعقدت في العاصمة انجامينا قمة افريقية مصغرة في فبراير /شباط لمناقشة المستجدات في دارفور بمشاركة اربع دول هي (السودان ، تشاد ، الغابون ، الكونغو) وبحضور رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي (الفا عمر كوناكري) رئيس مالي السابق ، كما شارك كذلك ممثلون عن مصر وليبيا ونيجيريا، وتوصلت القمة الى اقرار مجموعة من التوصيات المهمة التي تسمح في حالة تنفيذها بفرض وقف اطلاق النار في دارفور ، حيث اوصى البيان الختامي للقمة رئاسة اللجنة المشتركة لوقف اطلاق النار ، بارسال فريق للتحقق من المواقع التي تحتلها القوات الموجودة، بهدف وضع خطة فصل بين هذه القوات ، كما اوصوا مجلس السلم والامن التابع للاتحاد الافريقي بتحويل مهمة الاتحاد الافريقي في دارفور الى عملية خطة سلام حقيقية احتراما لسيادة السودان ، ولتسوية مشكلة دارفور في اطارها الافريقي (( ).

وفي ذلك الوقت ، أبدت الحكومة السودانية مرونة عالية ، ربما على خلفية الضغوط الهائلة التي تعرضت لها، بسبب المداولات التي كانت تجري في مجلس الامن الدولي لاصدار قرار حول تحويل ملف التحقيق في الاتهامات بالابادة الجماعية الى المحكمة الجنائية الدولية ( ). فاعلنت عن سحب قواتها من موقعين ضمن اربعة مواقع استولت عليها من مسلحي دارفور بعد اتفاق انجامينا ، بالاضافة الى الانسحاب من موقعين اخرين اذا حلت قوات الاتحاد الافريقي موقع قواتها ، وكان ذلك احد شروط مسلحي دارفور للعودة الى طاولة المفاوضات في ابوجا ، فيما اعلن الاتحاد الافريقي عن مشروع تحويل مهمة قواته في دارفور من المراقبة الى حفظ السلام ، وفي . مارس/ دعا الرئيس النيجيري (اوباسانجو) الحكومة السودانية الى ضرورة استئناف مفاوضات ابوجا ، وكانت الاحداث قد تسارعت اثر اعلان لجنة التحقيق الدولية في يناير/كانون الثاني ، عن تقريرها حول الانتهاكات الانسانية في دارفور ، الى جانب ذلك تمسك المتمردون في لقاءاتهم في اسمرا مع "ايان برونك" ممثل الامين العام للامم المتحدة بمقولة إن " العدل يسبق السلام " . وانهم لن ي للمفاوضات الا بعد اجراء محاكمات دولية للمشتبه في ارتكابهم جرائم ضد الانسانية في دارفور ، وقد جاء هذا الموقف من المتمردين عقب مطالبة الاتحاد الافريقي لمجلس الامن بالتخلي عن محاكمة المتورطين في جرائم حرب في دارفور واعتبروا ان محاكمتهم "شأن افريقي " ( ). هكذا ادى الافتراق في الموقف بخصوص دارفور بين الاتحاد الافريقي ، وبين مطالبات المتمردين بشأن المحاكمات الى جمود المفاوضات . وفي الجانب الاخر تمكن الزعيم الليبي من توحيد مواقف الاطراف المتصارعة قبل الاقدام على وساطة لفض هذا الصراع ، جاء ذلك في احتضان اعمال الملتقى الثالث لابناء دارفور في ليبيا . وفي . مايو/آيار " . وضمن اطار محاولات الاتحاد الافريقي ودول الجوار الجغرافي للسودان للبحث عن حل لازمة دارفور – ولانجاح الجولة الخامسة المقرر عقدها في منتصف مايو/آيار " . – دعت قمة طرابلس الثانية الخماسية بحضور كل من (مصر ، السودان ، ليبيا ، نيجيريا ،

---

[19] – **جريدة الشرق الاوسط في فبراير " . .**

[20] – **جريدة الرأي العام السودانية في فبراير " . .**

[21] – **هاني رسلان ، ازمة دارفور وجهود التسوية ، مصدر سبق ذكره ، ص – .**

ارتيريا) بالاضافة الى مشاركة الامين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى ، الى استئناف مفاوضات ابوجا بين الحكومة السودانية ومتمردي دارفور في موعد لا يتجاوز نهاية شهر مايو / ايار ، كما اعربت القمة رفض أي تدخل اجنبي في مشكلة دارفور ، وتحييد المشكلة في اطارها الافريقي . وقد وقع ممثلو حركتي العدل والمساواة ، وتحرير السودان وممثلو عن الادارة الاهلية في دارفور على " اعلان طرابلس " الذي تضمن عشرة نقاط ( ). وفي . يونيو / حزيران اعلن مسؤول في الاتحاد الافريقي عن بدأ المفاوضات في العاصمة النيجيرية ابوجا بين حركتي التمرد والحكومة ، وحضرها كبير وسطاء التفاوض الدكتور سالم احمد سالم ورئيس الاتحاد الافريقي اوباسانجو في الجلسة الاولى للمفاوضات المباشرة للجانبين مع اجراء مصالحة لاجنحة قادة حركة تحرير السودان ، وفي / يونيو/حزيران تم توقيع اتفاق مبادئ بين الحكومة السودانية وممثلي المتمردين ( )، من شأنه الوصول الى انهاء المشكلة وفتح افاق جديدة لابناء دارفور واستحقاقاتهم الكاملة في الجوانب الاساسية للحياة . لذا لم تحقق مفاوضات دارفور التي كانت تجري في العاصمة النيجيرية ابوجا تقدما يذكر خلال الجولات الست التي انعقدت في الفترة من) أغسطس/ الى انتهاء الجولة الخامسة في يونيو / حزيران ، سوى اعلان للمبادئ ، تم تأسيسه على البروتوكولين الامني والانساني اللذين تم توقيعهما في ابريل/نيسان ، أي في المرحلة التي سبقت انطلاق عملية السلام ابوجا ، ولم تنجز الجولة السادسة شيئا يذكر سوى تقدم محدود في محور تقاسم السلطة ، حيث وقعت الاطراف في نهاية الجولة على البيان الختامي الذي تضمن المعايير الاساسية والخطوط الارشادية لتقاسم السلطة كذلك البنود الخاصة بحقوق الانسان ، والحريات العامة ، كما تم اعتماد جدول اعمال تقاسم الثروة المقترح التفاوض حوله في الجولة السادسة ( ). وفي هذه الاجواء سعت الحكومة السودانية الى التأكيد بكل الوسائل الممكنة على رغبتها في التوصل الى اتفاق لانهاء المشكلة ، وقد اكدت الحكومة الالتزام بكافة الاتفاقيات التي تم التوصل اليها فيما يتعلق بالوضع في دارفور واحترامها لاتفاقية وقف اطلاق النار ، وجددت حرصها على الاستمرار في معالجة الاوضاع الانسانية بالتعاون مع كل الاطراف واستمرارها في تحقيق المصالحات بين القبائل المتصارعة ، مع توفير متطلبات التعايش السلمي . واعلنت الحكومة عبر تصريحات وزير الخارجية السوداني (لام أكول) ان وفدا مشتركا من الحكومة والحركة الشعبية سيقود التفاوض في الجولة السابعة لمحادثات ابوجا مع مسلحي دارفور ، وفعلا تم الاعلان عن تشكيل اللجنة العليا لدارفور برئاسة الرئيس البشير وعضوية النائبين للرئيس (سلفا كير ، علي عثمان طه) وذلك بهدف انجاح الجولة القادمة والتعجيل بالاتفاق . الا ان الامور ذهبت الى مسارات اخرى ، حالت دون التوصل الى نتائج مثمرة من خلال الحكومة والمتمردين وبأشراف من الاتحاد الافريقي ( ).

المبحث الثاني : المساعي الدولية في مشكلة دارفور

---

[22] – **زكي البحيري ، مشكلة دارفور ، الجذور التاريخية ، الابعاد الاجتماعية والتطورات السياسية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، – ؛ جريدة الصحافة السودانية ، – فبراير / شباط .**

[23] – **زكي البحيري ، مشكلة دارفور ، مصدر سبق ذكره ، ص .**

[24] – **هاني رسلان، اتفاق ابوجا للسلام وازمة نشر القوات الدولية في دارفور، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام ، السنة السادسة عشرة ، العدد ( ) ديسمبر (.**

[25] – **المصدر نفسه ، ص -- .**

– الولايات المتحدة الامريكية :

اتجهت الولايات المتحدة الامريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الى وراثة النفوذ الغربي في افريقيا وآسيا من خلال المعونات والعلاقات مع النخب السياسية ، او التدخل العسكري كما حصل في الالفية الثالثة ، ولم يكن السودان بعيدا عن مثل هذا التوجه ، حيث بدأ الامريكيون اقامة علاقات مع السودان ، وطوال مرحلة الاستقلال ظلت العلاقات الامريكية – السودانية بين الشد والجذب ، وكانت مثالا واضحا على استخدام تكتيك "الخل والعسل "وكانت قضية الجنوب ورقة رابحة للامريكيين في هذا الاطار ، وكانت للادارة الامريكية مآخذ على حكومة الصادق المهدي – بعد نجاح الانتفاضة عام – وسقوط حكومة نميري – التي اوقفت جميع التسهيلات الامريكية التي اعطاها نميري لهم . كذلك كانت الولايات المتحدة تقف وراء اتفاقية اديس ابابا عام – بين الحكومة السودانية في عهد حكومة نميري وبين حركة التمرد في جنوب السودان ، وبعد عودة العسكريين واستلام السلطة باسم حكومة الانقاذ في البلاد منتصف عام – بقيت الادارة الامريكية تنتهج تجاهه سياسة الاحتواء والمواجهة بناء على توجهاتهم الاسلامية من خلال الجبهة الاسلامية القومية برئاسة حسن الترابي، ووصلت هذه السياسة الى ذروتها عندما قام سلاح الجو الامريكي بدك معمل الادوية (الشفاء) في الخرطوم عام – . الى جانب وضع النظام السوداني عام – ضمن الدول الراعية للارهاب، وعليه يقف وراء التدخل الامريكي في السودان عدد من الدوافع من اهمها النفط، وإعادة تصور اليمين المحافظ للخريطة السياسية للمنطقة ( ). وعندما اندلعت اعمال التمرد المسلح والعنف المضاد في دارفور، وجدت القوى الغربية خاصة الولايات المتحدة ان الفرصة قد سنحت لها للتدخل في الشأن السوداني لتحقيق مصالحها، وفتح نافذة جديدة في قلب القارة الافريقية يكون الس ممر الذي تدخل منه الى باقي دول القارة التي تسعى للسيطرة عليها، كما انها سوف تسعى من خلال دورها المنتظر في السودان الى تطويق منطقة الشرق الاوسط من العمق الافريقي حتى تكون عيونها على ما يجري في البحر الاحمر والصومال وجيبوتي او ما يعرف بمنطقة القرن الافريقي، اضافة الى الخليج العربي واليمن . والواقع ان مشكلة دارفور ظهرت على مسرح الاحداث العالمية عندما عقدت ندوة في واشنطن تحت عنوان "الصراع في دارفور "وفي اثر ذلك تحركت الادارة الامريكية بشن هجوما اعلاميا على حكومة السودان والميليشيات الموالية لها، وادعت انها ارتكبت مذابح جماعية ضد القبائل الافريقية ، مع اثارة العواطف والمشاعر الانسانية حيالها("). وسعت الولايات المتحدة للتدخل في شؤون

 – بداية الامر –من خلال المعونات الانسانية ، وجابه الجانب الامريكي صعوبات في كيفية الدخول الى الاقليم وتوسيع تواجده، عندها صرح المتحدث باسم الخارجية الامريكية "ريتشارد باوتشر " ان الجهات الرسمية السودانية ترفض تقديم التسهيلات اللازمة للطرف الامريكي لإيصال المساعدات للنازحين في دارفور ، ولكن ان ما يجري في دارفور من تدخلات دولية هو ليس حبا بدارفور، وانما

---

[26] – **مركز دراسات الوحدة العربية، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب... قبل السلام، اجلال رأفت... [ ] بيروت ... – .**

[27] – **جريدة الاهرام ، في يونيو ... .**

رغبة في تحقيق المصالح. وقد توجه كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية في عهد الرئيس جورج بوش الى السودان في . – . يونيو/حزيران ... وادلى بتصريح مفاده "انه لا يوجد تطهير عرقي ونفى الاتهامات الموجه للسودان "ولكنه بعد ان عاد الى واشنطن كتب مقالا في " ... ستريت جورنال" ي " اغسطس/ ... تحدث فيه عن التطهير العرقي الذي تقوم به الحكومة السودانية، وفي نفس الزيارة اصطحب باول معه (اندرو ناتسيوس) رئيس الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ، وقد استدل ناتسيوس بصور للاقمار الصناعية تظهر دمار ما يقرب من قرية في اقليم ( ) . اذن نحن امام اجندة امريكية ، فهذه الاشياء هي من الاتهامات الامريكية الموجهة للسودان ، وهذا يعني ان امريكا ما اهتمت بدارفور من اجل عيون اهلها وانما لتحقيق اهداف خاصة . رغم كل ما صدر عن حكام السودان واعلانهم (التوبه) فان الجانب الامريكي يعتبر القائمين على السلطة في السودان هم جزء من فصائل الاسلام السياسي في المنطقة العربية ، واكثر من ذلك فان متطلبات المصانع الامريكية ليست بعيدة ايضا عن (كعكة دارفور) من الموارد الطبيعية حيث لم يغب عن الوفد الامريكي المصاحب لوزير الخارجية كولن باول رجال الاعمال وممثلو شركات البترول( )– بالرغم من اعلان الادارة الامريكية ان اغراض التدخل انسانية في المقام الاول لتحقيق الامن والاستقرار في دارفور–علما ان مصالح الجانب الامريكي على المدى المتوسط تتجه باتجاهين:

الاول: طرد كارتل شركات جنوب شرق آسيا من السودان.

الثاني: مد خط بترول من الخليج العربي–في حالة استقرار العراق–يمر من ميناء ينبع السعودي الى ميناء عروس السوداني مخترقا دارفور الى تشاد ليربط بالانبوب الحالي الذي بدأ من حقل (ديا) التشادية ليصب في المحيط الاطلسي ويحقق تدفقا آمنا من البترول للمستهلكين الامريكيين ( ).

ومعروف لدى المهتمين بالشأن الاقتصادي السوداني تجربة شركة (شيفرون) الامريكية وانسحابها من السودان تحت ذريعة فقدان الامن، وكيف بدأت الادارة الامريكية تعادي شركة (تاليسمان) الكندية والشركات الصينية والماليزية في مشروع النفط السوداني. واكد ذلك بوضوح نائب رئيس الحكومة السودانية علي عثمان طه، عندما قال "نعلم ان لامريكا مصالح في السودان لم تمنعها منها ، ففي مجال البترول مثلا اشترطوا شروطا قاسية في التنقيب عن البترول ولذلك خسروا"( ). ومن الملاحظ ان الموقف المعلن للادارة الامريكية ازاء المشكلة اقوى من موقف اية حكومة بصفتها الفردية، بل انها بذلت جهدا واسعا لعرض مشروع قرارات ضد السودان على مجلس الامن وتحقيق ذلك بسياسة (الترغيب والترهيب)، ويقول كولن باول في مقالة له حول الوضع في دارفور (لن نهدأ، وانما سنواصل

---

[28] – **احمد السيوفي ، دارفور ، ومؤامرة تقسيم السودان ، دار النشر بلا ، القاهرة ، –**

.

[29] – **جريدة الرأي العام السودانية ، //** .

[30] – **اماني الطويل ، المؤامرة عنوانها النفط ، الاهرام العربي ، العدد ، في //** .

[31] – **مقابلة صحفية مع نائب الرئيس السوداني علي عثمان طه ، مجلة السفير ، الخرطوم ، العدد ايلول**

.

ممارسة الضغط، ذلك انه بالافعال فحسب وليس بالاقوال، ممكن كسب السباق"( ) ي الوقت نفسه اجتمعت الدول الثمان في ولاية جورجيا الامريكية في يونيو/حزيران وصدر عن الاجتماع بيان عن السودان رحب فيه بدور الاتحاد الافريقي في حل ازمة دارفور،–وليس الجامعة العربية–بناء على تقسيم بمنظور امريكي يعتبر السودان دولة تنتمي الى القرن الافريقي وبالتالي يفصلها عن محيطها العربي( ).

.–موقف الدول الغربية " الاتحاد الاوروبي " :

من الواضح ان الموقف الاوروبي فيما يتعلق بمشكلة دارفور اخذ جانبا متقلبا حيث تعاني اوروبا بعض الازدواجية فمرة ، تحاول اوروبا ان تتعامل بشيء من الندية مع الموقف الامريكي ، ومرة اخرى تدور في الفضاء الامريكي او ترضخ للضغط الامريكي ومرة ثالثة تحاول ان توفق بين الامرين ، غير ان دول اوروبا لها مواقف متباينة اما الموقف الموحد للاتحاد الاوروبي فقد صدر عنه في فبراير /شباط بيانا اعرب فيه الاتحاد عن (قلقه العميق) حيال انباء استمرار ميليشيات الجنجويد في الهجوم بانتظام على القرى ومراكز النازحين داخليا ، وان الاتحاد يدين بشدة هذه الهجمات، جاء ذلك من خلال تصريح (خافير سولانا) مسؤول العلاقات الخارجية في الاتحاد الاوروبي. كما زار وفد اوروبي رسمي برئاسة وزير الخارجية الهولندي (برنارد بوت) الخرطوم ودارفور للتباحث بشأن الحالة الانسانية في الاقليم ( ). كما اصدر البرلمان الاوروبي بيانات وقرارات بنفس الاتجاه ، واظهر الاوربيون ايضا تفضيلهم لقيام الاتحاد الافريقي بالدور الاكبر في مراقبة وقف اطلاق النار ، ثم تقديم الدعم بالافراد والتموين والتمويل لبعثة يرأسها الاتحاد الافريقي ، وعليه اصبح الدور الاوروبي اكثر فاعلية بعد الانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان . من جانب اخر فقد وجه وزراء خارجية الاتحاد الاوروبي خلال اجتماع لهم في بروكسل نداء الى مجلس الامن الدولي لاصدار قرار دولي لاتخاذ الاجراءات المطلوبة ، بما في ذلك فرض عقوبات اذا دعت الضرورة ، وعدم تنفيذ حكومة السودان التزاماتها بشأن المناشدة الدولية بخصوص دارفور ( ). بذلك يكون قد حصل التوافق في الرأي الاوروبي ، مع الرؤية الامريكية وسعيها المستمر في الامم المتحدة لفرض المزيد من العقوبات تجاه الس . وكل ذلك الاهتمام الواسع للاتحاد كما للاطراف الدولية نابع من وجود مصالح لها في افريقيا عموما والسودان خصوصا ، وصولا الى مكاسب استراتيجية في المنطقة ، وسوف نستعرض مواقف بعض الدول في الاتحاد الاوروبي .

. –بريطانيا :

---

[32] – كولن باول ، مقالة رأي ، حول الوضع في دارفور ، في يوليو / تموز ، موضع اسلام اون لاين .

[33] – جريدة الحياة اللندنية ، في /// .

[34] – جريدة الجسور ، العدد اغسطس/ .

[35] – منظمة هيومن رايتس ووتش ، استجابة السودان والمجتمع الدولي ، موقع اسلام اون لاين ، نت ، ص .

تأتي بريطانيا في مقدمة الدول الاوربية الاكثر اهتماما وتدخلا بقضايا السودان من منطلق انها كانت صاحبة اوسع المستعمرات في افريقيا كلها ، بالاضافة الى انها كانت في الواقع الدولة المستعمرة للسودان ، وتعلم اغلب الخبايا والاسرار في شؤونه من خلال نظام الحكم المعروف (بالحكم او الادارة الثنائية) لم يكن لمصر – باعتبارها الدولة الثانية في الحكم الثنائي – دورا كبيرا فيه ، ولان بريطانيا اخذت اخيرا تسير كيفما تتجه السياسية الامريكية خاصة في عهد توني بلير رئيس الوزراء البريطاني السابق ، ولانها تطمع كما هي الولايات المتحدة الامريكية وغيرها في الحصول على نصيبها من الثروة النفطية السودانية الموعودة او المأمولة، لكل ذلك وغيرها جاء رد الفعل البريطاني تجاه احداث دارفور قريبا من الموقف الامريكي المتشدد جدا . فقد ذكر "هلاري بن "وزير التنمية الدولية البريطاني ان ما يحدث في دارفور هو أسوأ كارثة انسانية يشهدها العالم . ولقد اعترفت جريدة (الكارديان البريطانية) بحقيقة الاهداف البريطانية حيث اكدت "ان النفط سيكون القوة الدافعة الرئيسية في أي غزو عسكري للسودان "وقال "ان توني بلير يستخدم الضرورة الاخلاقية كذريعة في كل مرة يشن فيها حربا "(٣٧).

وانسجاما مع السياسة البريطانية المتشددة ، اول الامر كما فعلت الولايات المتحدة خلال سنتي ٢٠٠٣ -٢٠٠٤ ، عندما كان الصراع بين المتمردين والقوات الحكومية في دارفور على اشده اعلنت بريطانيا واستراليا وقتها ، استعدادهما لارسال قوات عسكرية الى دارفور ، لضمان وصول الامدادات الانسانية للنازحين من الاقليم الى تشاد وجنوب دارفور . وجاء هذا الاعلان عندما لوحت الولايات المتحدة بالرغبة في ارسال قوات امريكية الى الاقليم . وكان رد الفعل السوداني قويا بالضد من هذا التوجه ، فقامت المظاهرات منددين بأي تدخل خارجي في دارفور ولما وجدت بريطانيا ان التدخل الخارجي في شؤون دارفور غير مقبول – سوادنيا، مصريا ، افريقيا ، عربيا ، عالميا – قللت من الحدة التي بدت في ردة فعلها من الازمة ، وبحث المبعوث البريطاني للسلام في السودان ، مع علي عثمان طه الخطوات التي تتبعها حكومته لمحاولة تطبيع الاوضاع في دارفور ، مؤكدا على ضرورة تحقيق السلام في اقليم دارفور رغم انتهاكات المتمردين المتكررة لوقف اطلاق النار (٣٨) .

وفي هذا الجانب فأن الموقف البريطاني قد اختلف في قضية دارفور عن التوجهات العامة للسياسة الامريكية ، والسبب في ذلك كثرة الانتقادات الموجه لحكومة توني بلير ، وعدم رغبة حكومته في تكرار السيناريو الذي حدث في العراق . وفي زيارته للسودان صرح وزير خارجية بريطانيا السابق " جاك سترو "قائلا : إن حكومة السودان تسعى لتلبية قرارات الامم المتحدة لانهاء الصراع ، وانها احرزت تقدما فيما يتعلق بالاغاثة الانسانية وتوفير الامن . واكد "سترو "كذلك : "ان بريطانيا ليس لديها نية في ارسال قوات مسلحة الى دارفور "(٣٩) . كما قام رئيس الوزراء البريطاني السابق "توني بلير "

---

[36] – **جمال عرفه ، "دارفور ، قاطرة التدخل الاجنبي " ، في " مايو : " ، موقع اسلام اون لاين ؛ زكي البحيري ، مشكلة دارفور ، مصدر سبق ذكره .**

[37] – **المصدر نفسه ؛ صحيفة الاهرام ، في يوليو : " .**

[38] –**صحيفة الاهرام ، اغسطس : " .**

– وهو اول مسؤول حكومي يزور السودان منذ الاستقلال عام : " – وتباحث مع الرئيس البشير التزامها الكامل بدور الاتحاد الافريقي ومساهمته في معالجة مشكلة دارفور بالحوار والتفاوض ( ). مع كل ذلك فان الموقف البريطاني لم يخرج من الفلك الامريكي ، وقد وصفت احدى الصحف البريطانية توني بلير بانه (التابع الذي يقوده بوش) اذن فالموقف البريطاني هو ذاته الموقف الامريكي.

.– فرنسا :

الموقف الفرنسي يختلف عن الموقف البريطاني ، وربما موقف فرنسا بشأن دارفور هو الاكثر تميزا عما هو عليه في الاتحاد الاوروبي ، بسبب التواجد الفرنسي القديم في افريقيا ولأن فرنسا ما زالت تنظر الى المنطقة باعتبارها دائرة نفوذها ، ويبدو ان فرنسا لديها شكوك حقيقية بأن امريكا تريد ان تخرج فرنسا من الدائرة الافريقية لتحل محلها – كما حاولت بعد الحرب العالمية الثانية ان تحل محل بريطانيا في السودان – باعتبار ان هذا العصر هو عصر النفوذ "للامبراطورية الامريكية" ، من جانب اخر ، فان فرنسا لها مصالحها ونفوذها في افريقيا ، ، وعلى وجه الخصوص في تشاد التي اصبحت تحت فوهة مدافع المقاتلين ، بالاضافة الى النازحين الامر الذي دفع فرنسا لكي تدخل بقوات عسكرية ومعونات انسانية الى مناطق نفوذها في تشاد – وامريكا من جانبها تفهمت هذا الوضع وتقبلته على مضض – وفرنسا من جانب اخر ، تريد ان تحمي الحزام الفرانكفوني في افريقيا الذي بات مهددا بالحضور الامريكي وتطلعاته التوسعية ، فيما بعد مرحلة الحرب البادرة ، وفي ظل النظام العالمي الجديد (") . وربما يميز الموقف الفرنسي ايضا انها لا تريد اللجوء للقوة او العقوبات ، وانما تطالب بتوفير الدعم المناسب من الامم المتحدة للسودان بكل الوسائل المادية والمعنوية وكذلك دعم المنظمات الاقليمية في افريقيا والشرق الاوسط ، وربما الذي دفع فرنسا للتحرك السريع والعسكري بالرغم من رؤيتها المختلفة هو تسارع وتيرة الصراع وتنازع القوى الخارجية على مصالحها في قارة افريقيا ، الامر لذي ادى ان تحرك فرنسا قواتها لحماية مصالحها الفرنكوفونية (رابطة الدول والشعوب الناطقة بالفرنسية) ثم التعاون في الجوانب الانسانية والاخلاقية ( ) . بالاضافة الى كل ذلك فقد انطلق الجانب الفرنسي في موقفه من دارفور من زاوية ان فرنسا كانت تحتل تشاد وافريقيا الوسطى المجاورتين للاقليم الذي هو محل النزاع ، والامر يهمها من خلال مصالحها الاقتصادية ، لذلك زار وزير الخارجية الفرنسي السابق "ميشال بارنيه "دارفور والتقى بوالي الاقليم عثمان يوسف كبر ، وبحث معه اوضاع دارفور ومشكلة اللاجئين ، وعمليات الاغاثة الانسانية . ثم التقى الرئيس البشير وتباحثا في مشكلة دارفور وعملية السلام دون تدخل قوى خارجية ( ) . وعليه فان الصراع الخفي الامريكي – البريطاني – الفرنسي على دارفور ،دفع فرنسا الى القيام بانزال بعض من قواتها العسكرية على الحدود ما بين تشاد والسودان بحجة حماية قوافل اغاثة النازحين ، كما ان فرنسا كانت وراء قرار مجلس الامن رقم (

---

39 –**صحيفة الاهرام ، – اكتوبر .**

40 –**احمد السيوفي ، دارفور ، مصدر سبق ذكره ، ص –** .

41 –**المصدر نفسه ، ص .**

42 –**المصدر نفسه ، ص .**

) الذي يقضي باحالة مرتكبي الجرائم واعمال العنف في دارفور الى المحكمة الجنائية الدولية ((.

.- المانيا :

اتسم الموقف الالماني بشيء من الغرابة – من وجهة نظر الاخرين – عندما سارعت الحكومة الالمانية وعقدت مؤتمرا في ابريل /نيسان في مدينة "هنتنجن "الالمانية تحت شعار " إتحاد المهمشين " ، وترأس جلسات المؤتمر احمد موسى علي احد ابناء مدينة الطينة في دارفور ، وهو يحمل الجنسية الالمانية ، وقد تم الاعداد للمؤتمر وانعقاده، بالتنسيق مع مؤسسة " E.K.A "الالمانية وهي مؤسسة لها صلة بعدد من ابناء غرب دارفور الذين يحملون الجنسية الالمانية ، وهؤلاء يمولون من هذه المؤسسة الالمانية. ويقال ايضا انهم يمولون من الحكومة الالمانية ولهم نشاط اعلامي مكثف يتجاوز قدراتهم كافراد او جالية عربية او سودانية من دارفور (٠) . ومن ابرز هذه الشخصيات التي لجأت الى المانيا الدكتور علي الحاج احد ابناء دارفور الذي تلقى الدراسات العليا في بريطانيا ، الا انه اتخذ من المانيا مكانا لمزاولة نشاطه السياسي ، بالاضافة الى ان اغلب قادة الحركتين المتمردتين في (تحرير السودان ، العدل والمساو ") منحتهم المانيا الغطاء السياسي والاعلامي لنشاطهم ، مقارنة بكل دول اوروبا الاخرى (( ) ، ولعل الذي يدفع المانيا لدعم – كما هو شأن بعض الدول الغربية – المتمردين ماليا واعلاميا وجود مصالح وتطلعات لها في السودان اهمها الاستفادة من البترول المكتشف حديثا بجنوب وغرب السودان ، وقد عزز هذا التوجه من خلال زيارة وزير خارجية المانيا السابق "يوشكافيشر "اثناء زيارته للسودان ، وطرحه خطة عمل مشتركة بين السودان والامم المتحدة لانهاء مشكلة دارفور ، بدأت مفاوضات بين الحكومة السودانية وبين حركتي التمرد في دارفور، في شهر اغسطس/ ، اكدت الخارجية الالمانية دعمها لتوجهات الاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية بشأن مشكلة دارفور . واعلنت المانيا انها والاتحاد الاوروبي مع وحدة الاراضي السودانية ولن تسمح ببلقنة دارفور (٠) .وفي السياق نفسه دخلت بعض المؤسسات الكنسية الالمانية ومؤسسة (E.K.A) بالتنسيق مع بعض القوى السياسية المعارضة ، بعقد مؤتمر حول دارفور في مدينة (هيرمانسبرج) الالمانية ، وتناول المؤتمر المشاكل الاثنية والعرقية والابادة الجماعية والاغتصاب الجماعي في دارفور . كما قام اللوبي الكنسي من خلال كنيسة سملرينا الالمانية ، في عقد عدد من المؤتمرات وورش العمل حول دارفور وكيفية انقاذ اهلها وحماية المدنيين من الصراع المسلح القائم في الاقليم (□) .

---

[43] –**الوثيقة الخاصة بالرقم ( ) الصادر عن مجلس الامن الدولي بتاريخ) /// / حول تعاون السودان مع المحكمة الجنائية الدولية والمدعي العام بشأن الانتهاكات على الموقع الرسمي للامم المتحدة** . **www.un.org**

[44] –**احمد السيوفي ، دارفور ، مصدر سبق ذكره ، ص** .

[45] –**زكي البحيري ، مشكلة دارفور ، مصدر سبق ذكره ، ص** .

[46] –**المصدر نفسه ، ص** .

[47] –**احمد السيوفي ، دارفور ، مصدر سبق ذكره ، ص** – .

-الصين:

تحرص الصين على تطوير العلاقات الدبلوماسية والتواصل الاقتصادي والثقافي مع دول العالم التزاما بروح ميثاق الامم المتحدة والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي ، وتعارض دائما الهيمنة وسياسية القوة ، وتعمل على تفعيل التعاون المشترك مع دول العالم على اساس المساواة والمنافع المتبادلة بما يحقق المصالح المشتركة ( ) . اما الدور الصيني في السودان بشكل عام واقليم دارفور بشكل خاص فقد انطلق من مبدأ اساسه الحفاظ على مصالح الصين في السودان والقرن الافريقي ، حيث للصين شركاتها النفطية العاملة هناك . وعليه فقد كانت الصين مع فكرة حل مشكلات دارفور والسودان عن طريق الاتحاد الافريقي ، حتى لا تجد الولايات المتحدة والقوى الخارجية الاخرى لها منفذا بشكل اكبر في دارفور والسودان معا . وطبقا لهذه الاستراتيجية لم توافق الصين على مشروع القرار الامريكي المقدم الى مجلس الامن بفرض عقوبات على السودان لان ذلك يضر بمصالحها ضررا بالغا ، وتشير التقارير الى ان الشراكة بين الصين والسودان في مجال النفط ، ربما ترتفع بانتاج السودان منه عام الى الف برميل في اليوم وهو ما يوازي انتاج دولة خليجية مثل قطر ويتوقع مراقبون ان النزر اليسير من نفط السودان هو المكتشف حاليا ، وان احتياطات النفط السوداني قد تكون مذهلة(٠) .

.-الدور اليهودي " اسرائيل " في دارفور :

ترتبط تحركات اليهود واسرائيل في افريقيا بابعاد سياستها الخارجية ، وتوضح بعض الدراسات العلمية ان الخريطة الديموغرافية للبنية الصهيونية تضم نسبة كبيرة من المهاجرين اليهود ذوي الاصول الافريقية ، وتشكل نسبة المنحدرين من اصول افريقية - % من سكان اسرائيل . ولقد لعب اليهود المتعاطفون مع اسرائيل دورا كبيرا في تضخيم مشكلة دارفور ودعم المتمردين في هذا الاقليم ، وعقدت (.) منظمة يهودية ندوة برئاسة (ياناي برس) تحت شعار "دارفور دروس وعبر الابادة الجماعية "بالتنسيق مع المتحف التذكاري الامريكي للابادات تحدث خلالها "نيل فرانجراس " مدير مكتب معونة اليهود المهاجرين في فينا العاصمة النمساوية فادعى ان "الاحداث في دارفور تمثل اكبر مظاهر الابادة الجماعية في العالم"وبادر المركز اليهودي للاصلاحات الدينية الى تنظيم مظاهرة احتجاجية صاخبة امام السفارة السودانية في العاصمة الامريكية واشنطن ، كان هدفها تسليط الضوء على عمليات العنف والابادة في دارفور ، كذلك قيام مجموعة ائتلاف اليهود (تضم (جماعة) بانشاء مكتب مهمته جمع التبرعات الى لاجئين السودان في تشاد بسبب ما اسمته العنف المنظم ضدهم والذي تشنه مجموعات عربية مسلمة مدعومة من قبل الحكومة السودانية ( ) . وفي جانب اخر ، ساهم اللوبي الصهيوني في دعم حركات التمرد في دارفور ، وتؤكد قيادات من حركتي التمرد في

---

[48] -معهد البحوث والدراسات الافريقية، التقرير الاستراتيجي الافريقي، جامعة القاهرة، تحرير محمود ابو العينين، .

[49] -زكي البحيري ، مشكلة دارفور ، مصدر سبق ذكره ، ص .

[50] -حمدي عبد الرحمن ، افريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل ،مكتبة مدبولي ، القاهرة ، - - .

دارفور ، ان البعض منهم يزور اسرائيل بشكل منظم ، واكثر من ذلك قامت الجاليات اليهودية في امريكا ودول اوروبا بتوزيع منشورات على اعضائها تحت شعار "قضية دارفور تعتبر قضية يهودية اسرائيلية ". وقد اتهم والي شمال درافور عثمان يوسف كبر اسرائيل بالوقوف وراء الحملات العسكرية والاعلامية والسياسية الموجه ضد السودان ، كما اتهم مجذوب الخليفة رئيس وفد الحكومة السودانية في مفاوضات ابوجا خلال زيارته لشمال دارفور اسرائيل بدعم الحركات المسلحة عن طريق ارتيريا في اطار مخططها الرامي الى تمزيق وحدة السودان( ). واكثر من كل ما تقدم فان الدور الذي لعبه الرئيس الارتيري "اسياسي أفورقي" ساهم بدعم الفصائل المتمردة ، حيث كان حلقة الوصل بينهم وبين اسرائيل، وبشكل خاص ما تم كشفه حول انشقاق سبعة من اعضاء المكتب السياسي لحزب "التحالف الفيدرالي السوداني "احتجاجا على مشاركة شريف حرير نائب الحزب في اشراف ارتيري على لقاء جرى بين مجموعة من مسلحي دارفور وبين مسؤولين اسرائيلين في مبنى سفارة احدى دول غرب افريقيا كشف عنه الصادق هارون المتحدث باسم المجموعة المنشقة ، والذي انتهى بتقديم الدعم الكامل للمتمردين بما فيهم حركة تحرير السودان . الى جانب تدريب بعض من الفصائل على فنون القتال وكيفية الوصول الى العاصمة الخرطوم ، وقد كشفت صحيفة اردنية ان مخابرات عربية – على الاكثر المخابرات الاردنية – اكتشفت ان هناك شبكة لتهريب الاسلحة الاسرائيلية الى دارفور ، واعتقال شخصين لهما علاقة بذلك ، باشراف المخابرات الاسرائيلية ، وتورط "شيمون ناور "وهو صاحب شركة استيراد وتصدير اسرائيلية لتهريب الاسلحة الى دارفور ، مع كل ذلك فان وزير الخارجية الاسرائيلي السابق "سلفان شالوم" يقول "ان اسرائيل تواصل مساعيها لمساعدة الجهود الدولية المتعلقة بالمأساة الانسانية في دارفور – هل حقا يصدق ذلك – وان يهود اسرائيل الذين كانت لهم معاناة عظيمة في الماضي لايمكنهم الوقوف مكتوفي الايدي ازاء الالام التي تعصف بالاخرين في دارفور . وغاية اسرائيل من كل ذلك تحقيق اهداف كثيرة ومنها تسليط الضوء على قضية دارفور ، واعادة اجواء الحديث عن الابادة الجماعية في الحرب العالمية الثانية (الهلوكست) ( ) .

.–الامم المتحدة :

الحقيقة ان المجتمع الدولي تعامل مع مشكلة دارفور نتيجة لاسباب كثيرة ربما الرغبة في الحل لم تكن حاضرة فيها ، وبدأت دائرة الانتقادات الموجه الى الحكومة السودانية في الاتساع . رجعنا الى قرارت الامم المتحدة سنجد ان هذه القرارات منذ ان انفجرت الازمة عام ". ، وتبلورت عام ". ، ثم اصبحت محددة المعالم عام ". ، بدأت الامم المتحدة تصدر قرارات متعاقبة فيما يتعلق باللاجئين وغيرها من الشؤون التي تثيرها قضية دارفور ، ولو نظرنا الى القرارات جميعها لوجدت انها اتخذت في اطار البند السابع من الميثاق . نحن نعلم في القانون الدولي ان البند السابع يطبق في

---

[51] – **ينظر في ذلك : يوسف نور عوض (زيارة الرئيس الصيني "خوجنتاو" الى السودان) ، القدس العربي ، السنة) ، العدد ". في /// ".)** .

[52] –**صلاح فضل، هيام الإبس، مشكلة دارفور، مصدر سبق ذكره، ص – ؛ زكي البحيري، مشكلة دارفور مصدر سبق ذكره .**

حالة غياب الحكومة ووجود فوضى عامة بالدولة ، وهي حالة يمكن ان تنطبق على رواندا مثلا في مرحلة من المراحل ، ولكنها لا تنطبق ابدا على دارفور او الحالة السودانية ، اذن اتخاذ البند السابع من البداية يدل على حالة من الترصد للحكومة السودانية ( ) . ومع تدهور الاوضاع الامنية في دارفور ، منح مجلس الامن الدولي بعثة الامم المتحدة المتقدمة في السودان – حسب قرار مجلس الامن – المرقم في ( ) . تقديم الدعم اللازم لقوات الاتحاد الافريقي التي تقوم بمهمة حفظ السلام في دارفور ، كما ناقش المجلس امكانية تحويل بعثة الاتحاد الافريقي في دارفور الى بعثة دولية تابعة للامم المتحدة لحفظ السلام وبدأت دائرة الانتقادات الموجه الى الحكومة السودانية في الاتساع ، حيث اعلن رئيس المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في مارس ان هناك فظائعا ترتكب في دارفور غربي البلاد ، وطالب الحكومة بفتح باب الحوار مع المتمردين ، مع ايقاف ميليشيات الجنجويد العربية التي ترهب السكان ، ثم جاء بعد ذلك تصريح (موكيش كابيلا) منسق الامم المتحدة الخاص بالسودان في) مارس / ، ليحدث دويا اعلاميا واسعا حيث قال " منطقة دارفور تمر بأسوأ ازمة انسانية في العالم حاليا ، وان اكثر من مليون شخص يتعرضون لتطهير عرقي، وان القتال بين الميليشيات العربية المدعومة من قبل الحكومة والجماعات المحلية يسير طبقا لسياسة الارض المحروقة والاغتصاب بصورة منتظمة ، وان منظمات الاغاثة لا يتسنى لها الوصول الا الى جزء محدود من المنطقة وان العاملين فيها يتعرضون لهجمات " . ومن المعلوم ان الكونجرس الامريكي اعتمد على هذا التصريح فيما بعد في وصفه لما يجري في دارفور بالابادة الجماعية (وانها ذات طابع مماثل في رواندا عام " .)( ) . وقد اثارت هذه التصريحات حفيظة الحكومة السودانية ، مما دعا الخارجية السودانية للرد في ايضاح لها بان كابيلا "فقد اهم الصفات التي يجب ان يتحلى بها الممثل المقيم وهي الحيادية ، بل تعداها الى عمل سياسي مكشوف وتصريحات كاذبة " . وذكرت انها اتفقت مع الامم المتحدة على انهاء فترة عمله بالسودان لفشله البائس في القيام بمهامه . ولكن الامر لم يقف عند هذا الحد ، اذ بدأت حملة منظمة للتدخل في السودان ، وعلى اثر الضغوط الغربية ( ) . صدر في ابريل /نيسان عن مجلس الامن الدولي بيان ضعيف اعرب فيه عن قلقه حيال (الازمة الانسانية) في دارفور ، فيما عبرت الامم المتحدة في (ابريل /نيسان عن قلقها على لسان الامين العام السابق كوفي عنان امام لجنة حقوق الانسان ، مطالبة المجتمع الدولي باتخاذ الاجراءات اللازمة لحرية دخول جميع المنظمات الانسانية الى دارفور من غير عوائق . كما اكد في

---

[53] –**السيد فليفل ، ازمة دارفور بين الواقع السوداني والافريقي والقرار الدولي ، الموسم الثقافي لجامعة القاهرة، ابريل / نيسان / / – / .**

[54] –**الوثيقة الخاصة بالرقم ( ) حول نص القرار الصادر عن مجلس الامن بتاريخ) /// / تأيده لبروتوكول ماشاكوس ، لاتمام المراحل المتبقية للمفاوضات على الموقع الرسمي للامم المتحدة . www.un.org**

[55] –**مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي العربي ، /– / ، القاهرة ، / .**

[56] –**جريدة الرأي العام السودانية ، – يوليو / ، عن الشبكة الدولية للمعلومات .**

ابريل /نيسان / ان الامر "قد يحتاج الى تدخل عسكري خارجي لوقف القتال في غرب السودان "وفي اواخر ابريل /نيسان / توجهت الى السودان بعثة الامم المتحدة برئاسة (جيمس موريس) المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي ، غير ان الحكومة رفضت ، منح تأشيرات الدخول للعديد من اعضاء البعثة ومن بينهم كابيلا نفسه( ). وعليه فقد انتقلت ازمة دارفور الى اروقة الامم المتحدة في . مايو /ايار عندما اصدر مجلس الامن بيانا دعا فيه الحكومة السودانية الى تحمل المسؤولية ونزع اسلحة الجماعات المسلحة فيها ، كل هذا دفع المجتمع الدولي والامم المتحدة وامينها العام السابق كوفي عنان الى زيارة اقليم دارفور في / يونيو /حزيران ونظم اتفاقا بين المنظمة الدولية والسودان، وقد وصف عنان الاوضاع في دارفور بانها "أسوأ كارثة انسانية في العالم حاليا"( ). وقد جاءت مجموعة من الشكوك والمخاوف بعد هذه الضغوط على السودان ، وتدهور الوضع في دارفور وتزامن ذلك مع انتخاب السودان لعضوية لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة وفي) آيار اعترض الوفد الامريكي واعلن انسحابه من جلسة التصويت بسبب ما يدور في دارفور ، فتأجج الموقف في الامم المتحدة ضد السودان وازاء ذلك احتج المندوب الامريكي السابق في الامم المتحدة (جون دانفورت) الى ان واشنطن ربما تكون مستعدة لقبول حل وسط في الصيغة النهائية لمشروع القرار الذي قدمته في الامم المتحدة بشأن دارفور ، فيما حثت في هذا الاثناء سبع من الدول الخمسة عشر الاعضاء في مجلس الامن الدولي، الولايات المتحدة على تخفيف لغة التهديد بفرض عقوبات الامم المتحدة على السودان، وفي نهاية الامر نتج عن كل هذه التطورات الداخلية والخارجية الى اصدار قرار مجلس الامن بالرقم ( ) الذي تم اعتماده – كما اشرنا سابقا – في الثلاثين من يوليو /تموز ( ) . وقضي بمنح السودان فترة زمنية امدها (. يوما) يتخذ بعدها المجلس اجراءات عقابية ، ما لم تتخذ حكومة السودان الاجراءات المطلوبة ازاء مشكلة دارفور ، ازاء هذا القرار برز داخل الحكومة السودانية اتجاهان :

الاتجاه الاول: شدد في رفض قرار مجلس الامن، وعده تعبيرا عن اجندة تآمرية للتدخل العسكري في الشأن السوداني( ).

الاتجاه الثاني :قبول القرار والنظر اليه كامتداد لاتفاق الحكومة مع الامم المتحدة في اول يوليو / تموز ، ومن ثم رفض محاولة اقناع المجلس بان الحكومة تبذل ما في وسعها لتطبيع الاوضاع في دارفور ، وابرز من مثل هذا التيار البروفيسور ابراهيم احمد عمر الامين العام للمؤتمر الوطني (الحزب الحاكم) الذي بين بأن القرار جاء معيبا من حيث الشكل ، وكان جليا انه جاء نتيجة ضغوط

---

[57] **–هاني رسلان، ازمة دارفور من الانتقال الى التدويل، السياسية الدولية، العدد : ، اكتوبر : المجلد : .**

[58] **–سرحان غلام حسين ، اشكالية السودان في دارفور ، قسم الدراسات التاريخية ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، الجامعة المستنصرية ، العدد السابع ، أب .**

[59] **–ينظر الوثيقة الخاصة بالرقم ( ) حول نص القرار الصادر عن مجلس الامن الدولي ، مصدر سبق ذكره .**

[60] **–جريدة الرأي العام السودانية في – يوليو ، من الشبكة الدولية للمعلومات .**

سياسية ، كما انه يتجاوز اتفاق الحكومة السودانية مع الامم المتحدة نفسها ، حيث كان الاتفاق يقضي بتنفيذ القرارات في مدى زمني امده ( ) يوما فيما قلل هذا القرار السقف الزمني الى ( ) يوما فقط . مع ذلك فان التوجه العام للحكومة السودانية هو التعامل بواقعية مع القرار ، مع تسجيل تحفظاتها كافة [٠] . اما على صعيد المواقف الدولية الاخرى الرافضة لمشروع القرار ، فقد رفضت الصين [٠] . مشروع القرار المعدل الذي قدمته الحكومة الامريكية، واعتبرت الصين هذا القرار يمكن ان يؤدي الى المزيد من التعقيد لازمة دارفو [ ].

ومنذ ذلك الوقت بدأ البعد الدولي لازمة دارفور يتمحور بشكل متزايد حول القول بان هناك عمليات تطهير عرقي وابادة جماعية تجري في دارفور ، الامر الذي وفر اجواءا مناسبة لحملات اعلامية واسعة النطاق تروج لهذه المقولة ، وتطالب بفرض العقوبات والتدخل العسكري ، والاعتماد على بعض التقارير التي بثتها منظمات الاغاثة الغربية، مما ادى في النهاية الى تشكيل رأي عام عالمي ضاغطا على الحكومة السودانية ، ودفع بمنظمات المجتمع المدني الى ممارسة ضغوط كبيرة على الحكومات الغربية لكي تضغط بدورها على السودان ، وتهدد بالتدخل العسكري لانهاء المشكلة في . ولعل التطبيق الاكثر وضوحا لذلك هو تبني الكونجرس الامريكي قرارا بالاجماع في . يوليو /تموز باعتبار ان ما يجري في دارفور يمثل ابادة جماعية ، وتطالب الادارة الامريكية بالتدخل الفوري واتخاذ ما يلزم من خطوات بما في ذلك التدخل العسكري ، الا ان هناك خلافا حادا نشب حول ذلك التوصيف الذي رفضه كل من الاتحاد الافريقي ، والاتحاد الاوروبي ، ولجنة الامم المتحدة . وطبقا للقانون الدولي كانت هذه الجهات ترى ان ما يجري في دارفور لا يمثل جريمة ابادة جماعية "Genocide" ذلك بحسب ما نصت عليه اتفاقية منع جريمة "الابادة الجماعية "لسنة . من جانب اخر اقرت الحكومة السودانية بوقوع انتهاكات لحقوق الانسان التي يدينها الجميع ويطالبون بوضع حد فوري لها ، واخيرا جرى حسم الجدل الطويل حول هذا الموضوع من خلال التقرير الذي قدمته لجنة التحقيق الدولية في . يناير/كانون الثاني [/] ، والتي كانت قد أنشئت بمقتضى

---

[61] –عماد عواد ، ازمة دارفور ؛ تعدد الابعاد وتنوع الاشكاليات ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات ال العربية ، العدد) ، بيروت ، .

[62] – التقرير الاستراتيجي السوداني السادس – ، مركز الدراسات السودانية، وثائق ازمة دارفور، الخرطوم .

[63] –الصين يعد من المستوردين الرئيسيين للنفط السوداني . ينظر الموقع .www.un.org/arabic

[64] –في /// /م ، وبالاستناد الى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، وما تراكم لديه من تقارير حول ادعاءات بانتهاك القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان من خلال الصراع القائم في دارفور ، اصدر مجلس الامن الدولي القرار ( ) الذي كلف بموجبه كوفي عنان –الامين العام السابق للمنظمة الدولية – بان ينشيء فورا لجنة دولية تقوم –حسب الفقرة) – بالتحقيق في تلك المسائل . وما اذا كانت أي منها تشكل اعمال ابادة جماعية ، وتحديد هوية مرتكبيها تمهيدا لمحاسبتهم . وفي –/ . / اعلم الامين العام لمجلس الامن بتعيينه لجنة برئاسة انطونيو كاسيسي (ايطالي الجنسية) وعضوية كل من محمد فائق (مصر) وجيلاني (باكستان) ودوميسا نشيبزا (جنوب افريقيا) وتيريزا ستريغنر سكوت (غانا) طالبا اليها تنفيذ المهمة . ورفع تقرير بذلك خلال ثلاثة اشهر . وبتكليف من الامين العام للامم المتحدة عينت مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان امانة اللجنة برئاسة منى رشماوي كمديرية تنفيذية

قرار مجلس الامن المرقم ( ) الصادر في) / / / ((، حيث نص التقرير على وجود ابادة جماعية في الاقليم ، وان كان قد أكد في الوقت نفسه على وقوع جرائم حرب وانتهاكات واسعة للقانون الانساني الدولي ((. بالرغم من ذلك ظلت الادارة الامريكية تتشبث بموقفها وتصر طوال الوقت بان ما يجري في دارفور يمثل إبادة جماعية حتى لو لم تعترف المنظمة الدولية بذلك . وفي . مارس /

وافق مجلس الامن على مشروع القرار الامريكي الذي صدر تحت رقم ( )((/. والذي قضى بفرض عقوبات محددة على الافراد والمسؤولين عن ارتكاب الفظائع في حق المدنيين في دارفور . وتتضمن العقوبات – التي يبدأ تنفيذها اذا لم تف الحكومة السودانية بالتزاماتها خلال الفترة المحددة لها – فرض حظر على سفر المتهمين في ارتكاب فظائع في دارفور وتجميد اموالهم ، ومنع الحكومة من ارسال طائرات عسكرية الى هذا الاقليم المنكوب ، بل ضرورة اخبار حكومة السودان لمجلس الامن قبل ارسال أية معدات عسكرية الى الاقليم ، جاءت الموافقة على مشروع القرار اعلاه باغلبية ( ) صوتا مع امتناع ( ) دول عن التصويت هي روسيا والصين والجزائر ((. لقد جاءت القرارات الدولية الاخيرة بشأن السودان والتي وصلت الى ( ) قرارات في اقل من عشرة اشهر بلغت ذروتها بالقرار الذي صدر في مارس/ المرقم ( )((. ليكشف عن التناقضات في مواقف جميع اطراف الازمة وصانعي القرار من الدول الكبرى ، واصبح السودان في مواجهة جميع الاحتمالات ولا احد يعرف على وجه التحديد أي مسار سوف تأول اليه الاحداث في الزمن القادم بعد صدور هذا القرار الذي يقضي بمحاكمة المتهمين بالتورط في جرائم حرب بدارفور امام المحكمة الجنائية الدولية بعد سلم كوفي عنان الامين العام السابق للامم المتحدة الى المدعي العام في المحكمة الجنائية قائمة اعدتها لجنة من المنظمة الدولية تضم ( ) اسما من اولئك المتورطين بينهم مسؤولون حكوميون وقادة التمرد . كانت ردة الفعل الاولي للحكومة السودانية هو رفضها للقرار ( ) ووصفه بانه جائر وقد صرح وزير خارجية السودان مصطفى عثمان اسماعيل بان حكومته سوف تسعى للتوفيق ما بين رغبتها في التعاون مع مجلس الامن ورغبتها في عدم تجاوز الخط الاحمر الشعبي الرافض لمحاكمة

، وفريق للبحث القانوني وفريق للتحقيق ، وخبراء في الطب الشرعي ، ومحللين عسكريين ، ومحققين في مجال العنف ضد المرأة ، وباشرت اللجنة في / / عملها في جنيف ؛ ينظر : كمال الجزولي ، الحقيقة في دارفور ، مصدر سبق ذكره ، ص : .

[65] – ينظر الوثيقة الخاصة بالرقم ( ) حول نص القرار الصادر عن مجلس الامن الدولي بتاريخ) / / / حول ضرورة تعزيز وتحسين الوضع الامني في دارفور على الموقع الرسمي للامم المتحدة www.un.org .

[66] – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي العربي ، – ، مصدر سبق ذكره ، ص .

[67] –ينظر الوثيقة الخاصة بالرقم ( ) حول نص القرار الصادر عن مجلس الامن الدولي بتاريخ) / / / والذي قضى بفرض عقوبات على الافراد والمسؤولين عن ارتكاب الجرائم بحق المدنيين في دافور ، على الموقع الرسمي للامم المتحدة www.un.org.

[68] –المصدر نفسه .

[69] – ينظر الوثيقة الخاصة بالرقم ( ) ، مصدر سبق ذكره .

أي اشخاص سودانيين مهما كانت كينونتهم خارج السودان. وعلى الجانب الاخر، يرى مجلس الامن ان السودان خاضع للمحكمة الجنائية_موضع خلاف جدي بين السودان وتلك الجهات– الدولية حتى ولو لم يكن عضوا فيها او مصدقا على قانونها الاساس [٧٠] .

خلاصة القول ان الذي يحدث في دارفور هو تفكك للاقليم والسودان معا ، يمكن ان تكون الخصومات والمشاحنات الموجودة تدل على غياب الحل السياسي وتلكؤ الحكومة السودانية في اجراءات الحل السياسي ، نعم ، لكن التدخل الدولي اينما يكون في العالم ان لم يكن موجودا على اساس من تسوية سلمية لا يحل مشكلة وبالتالي جاءت قرارات مجلس الامن لتمثل شكلا من اشكال الانتهاك لحرمة السيادة السودانية وتهديد لنظام الحكم فيها.

الخاتمة :

شكلت مشكلة دارفور في الاقليم الغربي للسودان اختبارا عمليا لقدرة ومساعي الدور العربي من خلال جامعة الدول العربية ، أو الدور الافريقي الاقليمي من خلال الاتحاد الافريقي بالاضافة الى المساعي الدولية سواء من خلال منبر الامم المتحدة ومؤسساتها او عن طريق الجهود المبذولة من الاطراف الدولية الاخرى بشكل مباشر او ضمن المنظمات والتكتلات السياسية والاقتصادية وعليه ان جزء من الدور العربي حول مشكلة دارفور جاء من خلال جامعة الدول العربية ، الا ان هذا الدور كان ولا يزال محدود وضعيف واقتصر على بعض المساعدات الانسانية، مع تشكيل لجنة لمساعدة السودان على المستوى الدولي برئاسة تونس وعضوية مصر وموريتانيا والجزائر ، الا ان هذه اللجنة وغيرها من اللجان لم تحقق مهامها ولم يكن الدور العربي مؤثرا من اجل احتواء المشكلة قبل تفاقمها او تدويلها وعلى العكس منه كان الدور الافريقي من خلال الاتحاد الافريقي عندما دخل بكل ثقله في مشكلة دارفور مما أدى الى تقليل دور بعض القوى الدولية الكبرى ولو مرحليا ، لذا نستطيع القول ان الاتحاد الافريقي هو صاحب الدور المحوري في التعامل المباشر مع مشكلة دارفور باعتبارها المنظمة الاقليمية المعنية بقضايا الامن والسلم والاستقرار في افريقيا وقد اخذت هذه المشكلة اهتماما مكثفا في قمم الاتحاد الافريقي الدولية منذ نشوء ازمة دارفور في المراحل الاولى من تطوره في اواخر عام

ولكن الاتحاد الافريقي في خطوة تالية ونتيجة لتدهور الاوضاع في دارفور اقترح تحويل مهمة القوة الافريقية من قوة حماية المراقبين لوقف اطلاق النار الى قوة لحفظ السلام رفضت الحكومة السودانية هذا الاقتراح ، الا ان الاتحاد ممثلا في رئيسه (اوليسيجون اوباسنجو)وجه تحذيرا الى الرئيس السوداني بانه عليه ان يختار ما بين قبول الضغط الافريقي الودود او توقع ضغوط من خارج افريقيا قد تكون غير ودودة ، اخيرا وافقت الحكومة السودانية على وجود قوات حفظ سلام افريقية مقابل ذلك كان التصعيد الامريكي لمشكلة دافور ، وتتوافق هذه السياسة الامريكية ايضا مع الرغبة في تغليب الوجه الافريقي للسودان على حساب الوجه العربي له ، كما تعددت الدول الاجنبية الاخرى التي تدخلت كذلك في مشكلة دارفور واصبح لها دور في الاحداث الدائرة فيها وبشكل خاص الاتحاد الاوروبي في تحديد اتجاهات المنظمات العالمية وهيئة الامم المتحدة . ولهذا السبب وغيره إتسم سلوك مجلس الامن الدولي

---

[70] –**زكي البحيري ، مشكلة دارفور ، مصدر سبق ذكره ، ص** – .

، والمحكمة الجنائية الدولية ، عندما وقف المجلس بكل قوة ضد السودان ازاء ما حدث في دارفور ، ويصف ما حدث بانه خروج عن القانون الدولي وجرم في حق الانسانية ، ويهدد المجلس حكومة السودان بفرض العقوبات عليها ، وقد تحقق ذلك عندما اتخذ مجلس الامن العديد من القرارات الدولية بخصوص مشكلة اقليم دارفور ، بما فيها محاكمة مرتكبي جرائم الحرب .

لذا اتسم سلوك المجلس حيال قضية دارفور بالضعف والوقوف بكل قوة ضد السودان ، ارضاءً لمواقف وتوجهات الدول الكبرى في مجلس الامن وبشكل خاص الولايات المتحدة الامريكية . والاخيرة ، اقحمت نفسها بشكل كبير في الشأن السوداني ، فقد قامت على اثرها بارسال كولن باول وزير خارجيتها الى دارفور والخرطوم في منتصف عام لبحث المشكلة على ارض الواقع ، فيما اصدرت الجمعية الوطنية لرعاية شؤون الملونين في الولايات المتحدة بيانا في يونيو/حزيران اعلنت فيه ان القتال الدائر في دارفور هو ابادة جماعية للسود ، وطالبت فيه من الادارة الامريكية بالتدخل الفوري وانعكاسا للجو العام الذي تشكل من خلال الضغط الامريكي اصدر الكونجرس الامريكي في . يوليو/تموز بيانا اعتبر فيه ان ما يحدث في دارفور يعد ابادة عرقية ودعا الادارة الامريكية التحرك السياسي لاستصدار قرار من مجلس الامن لتفويض الامم المتحدة استخدام قوة متعددة الجنسيات للتدخل في دارفور من اجل انقاذ المدنيين المشردين في الاقليم .من جانبه اعلن مبعوث الامم المتحدة في نيروبي ان عمليات الاغتصاب واعمال العنف ضد المدنيين في دارفور مستمرة ولم تنته بعد .

كل ذلك شكل ضغطا على حكومة السودان بوقف النشاط العسكري ونزع اسلحة الميليشيات المسلحة في دارفور ، وتسهيل عمليات الاغاثة الدولية ، وفي ضوء القرارات الصادرة من مجلس الامن ، وعطفا على ما تم تناوله تعددت الاطراف الخارجية التي تدخلت في مشكلة دارفور ، فبالاضافة الى دول الاتحاد الاوروبي ، الصين واليابان ، قام اللوبي الصهيوني في تأجيج الصراع ودعم المتمردين في هذا الاقليم ، لذا وجدت "اسرائيل "في هذا الصراع الدائر في دارفور فرصة لتسويق السلاح الاسرائيلي على اقل تقدير .

من كل ما تقدم ولكي تنجح الحكومة السودانية الحالية في تجاوز مشكلات البلاد وفي اطارها دارفور ارى بان عليها اشراك جميع اهل السودان وقواه الوطنية واحزابه في السلطة والمعارضة في تحمل المسؤولية لتحديد شكل سودان المستقبل بعد استيعاب مشكلات الاقاليم كافة ؛ وصياغة دستور جديد للبلاد على ضوء الحلول والمعالجات الجوهرية ؛ وفتح المجال امام تحديث السودان ؛ وان توزع الحقوق والواجبات والسلطات والثروات بين جميع اقاليم السودان بشكل يتسم بالعدالة ؛ وان تقوم في السودان دولة قانون ومؤسسات لا تميز بين طوائف السودان على اساس اللون او الدين وتسقط من حساباتها العرق والقبيلة ، كي يصل الجميع الى ان يكون السودان الموحد هدفهم الاسمى.